الأنباء
السبت 16 يونيو 2012

الإعلان عن أول ستة فائزين بجوائز نقدية تصل لغاية 10,000 دينار

«الوطني» يجري الأسبوع المقبل السحب الأول في حملته الصيفية الأضخم خلال العام

يجري بنك الكويت الوطني الأسبوع المقبل السحب الأول لحملته الصيفية التي تعتبر الأضخم لهذا الصيف، والتي تتيح لعملاء الوطني الفوز بسيارة 12C McLaren_MP4 وجوائز نقدية لغاية 180 ألف دينار، وذلك عند استخدامهم بطاقات الوطني داخل وخارج الكويت.

وسيقوم البنك بالإعلان عن اول ستة فائزين في هذه الحملة، حيث ستتم مكافأتهم بسداد كل قيمة مشترياتهم التي تم انفاقها باستخدام بطاقات الوطني لغاية 10 آلاف دينار.

وتتميز حملة هذا العام بتوفير 18 فرصة للفوز في ثلاثة سحوبات يتضمن كل منها ستة فائزين، الذين يحظون الى جانب استردادهم لقيمة مشترياتهم بالدخول في السحب الأخير على سيارة12C_MP4 McLaren والذي سيجري في منتصف سبتمبر المقبل.

ومازالت الفرصة متاحة أمام عملاء البنك للدخول في السحب الأول او السحبين الباقيين تلقائيا وذلك مقابل كل 20 دينارا يتم انفاقها باستخدام بطاقات الدفع المسبق وبطاقات الوطني الائتمانية داخل الكويت، فيما ستتضاعف فرصهم للفوز ثلاث مرات باستخدامهم بطاقات الدفع المسبق وبطاقات الوطني الائتمانية الى جانب بطاقة السحب الآلي خارج الكويت او من خلال الانترنت.

وتعتبر حملة الوطني الصيفية السنوية الأضخم في الكويت وهي تأتي في إطار حرص الوطني على مكافأة عملائه بأفضل العروض الحصرية وغير المسبوقة وتقديم أكبر الجوائز في الكويت.

هذا وتتمتع بطاقات الوطني الائتمانية بتغطية واسعة على النطاق العالمي، فهي تعتبر الوسيلة الأكثر سهولة لسداد قيمة المشتريات في الوقت الذي تتيح فيه لحامليها الاستفادة من العديد من المزايا والخصومات والمكافآت المميزة. ويمكن للراغبين في معرفة المزيد حول هذا العرض المغري خلال موسم الصيف الاتصال بخدمة هلا وطني على الرقم 1801801 أو زيارة موقع بنك الكويت الوطني الاكتروني www.nbk.com.

وتعتبر سيارة McLaren 12C_MP4 أبرز طراز من McLaren لما تتميز به من تصميم أنيق وقدرات مرتفعة بالإضافة إلى أدائها المتفوق. وقد وصلت هذه السيارة حديثا إلى الكويت من خلال وكيل «McLaren Automotive Ltd» ومجموعة «BMW» في الكويت شركة علي الغانم وأولاده للسيارات.

في محاولة لدعم النمو ومكافحة تباطؤ اقتصادها

«بيتك»: الصين تبعث برسائل تطمينية للأسواق بتخفيض أسعار الفائدة

ذكر تقرير أعدته شركة بيتك للأبحاث المحدودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك)، أن الصين صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم سعت إلى إرسال رسائل تطمينية للأسواق العالمية لدعم معدلات النمو في اقتصادها ومكافحة التباطؤ لديها، من خلال تخفيف سياستها النقدية وتخفيض أسعار الفائدة على عملتها للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاث سنوات. ورأى التقرير أن هذا الإجراء ربما يكون حافزا لدول أخرى كبرى للإقدام على تحريك أسعار الفائدة لديها.. وفيما يلي تفاصيل التقرير:

خفضت الصين أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاث سنوات، وانتقلت للسماح بتعويم أسعار الفوائد بحرية أكبر، في محاولة لتعزيز الاقتصاد المتباطئ، ودفع عجلة الإصلاح المالي. وقال بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) في بيان يوم 7 يونيو 2012 انه سيخفض سعر فائدة الإقراض لسنة واحدة بمقدار 0,25 نقطة مئوية، وبذلك تصبح عند مستوى 6,31٪ انخفاضا من 6,56٪، في حين أن سعر الفائدة على الودائع لمدة عام سوف تنخفض النسبة نفسها لتسجل 3,25٪ بدلا من 3,5٪ اعتبارا من تاريخ 8 يونيو 2012.

وبالتوازي مع خفض الفائدة، أعلن بنك الشعب الصيني العديد من التعديلات والتي تم على أساسها تحديد أسعار الفائدة. ونتيجة لهذه التعديلات سوف يسمح الآن للبنوك بأن تقدم أسعار فائدة على الودائع تصل إلى 10٪ أعلى من سعر الفائدة، وتقديم قروض مع معدلات تصل إلى 20٪ أقل من سعر الفائدة. ووفقا للنظام المتبع سابقا في الصين لتحديد أسعار الفائدة، لم يكن لدى البنوك أي مرونة لتقديم أسعار تنافسية للمودعين عن أسعار الفائدة في السوق، في حين انه كان مسموحا فقط لأسعار الفائدة على القروض ان تنخفض إلى 90,0٪ من سعر الإقراض الرئيسي. وهذه التغييرات تعني عمليا أن الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع سوف يرتفع إلى 3,58٪ وذلك من 3,50٪ التي كانت متبعة في وقت سابق، في حين أن السعر الأدنى للإقراض سيكون 5,0٪ بدلا من 5,90٪.

يشار إلى أن هذه التعديلات كانت رسالة قوية إلى ان الصين مستعدة لتخفيف السياسة النقدية لدعم النمو في ثاني اكبر اقتصاد عالمي، بينما تتم هذه العملية بالموازاة قدما مع الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية. ويأتي خفض أسعار الفائدة يأتي وسط قلق متزايد من تباطؤ النمو في الصين، والتي لعبت دورا رئيسيا في دعم الاقتصاد العالمي في الركود الحالي. ويمثل قرار خفض معدل الفائدة في الصين الأول منذ ديسمبر 2008، عندما قامت الحكومة بكشف النقاب عن حزمة من الحوافز بلغت قيمتها 4 تريليونات يوان صيني (ما يعادل 586 مليار دولار) لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية. وبقيت أسعار الفائدة دون تغيير منذ آخر زيادة شهدتها في يوليو 2011.

وزادت هذه الخطوة المفاجئة من ثقة المستثمرين في التوقعات الاقتصادية الصينية، إضافة إلى ان هذه الخطوة من شأنها ان تزيد احتمالات بأن تحذو البنوك المركزية الأخرى حذو الصين لتعلن عن تخفيف في السياسات النقدية. وفي الأيام الأخيرة، كان البنك المركزي الاسترالي قد خفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3,5٪، وهو أدنى مستوى له منذ نوفمبر 2009، بسبب الأزمة في أوروبا إضافة إلى الاعتدال الحاصل في معدلات النمو في الصين بعد ان كانت معدلات النمو مرتفعة. كما أبقى البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة الرئيسي عند مستوى قياسي منخفض، مع إشارة رئيس البنك ماريو دراجي الى ان المسؤولين على أهبة الاستعداد للتحرك. وبالمثل كان قرار بنك انجلترا وأبقى أسعار الفائدة عند مستوى منخفض قياسي، في حين كان قراره بالامتناع عن توسيع برنامج التحفيز. وفي الولايات المتحدة، قال نائب رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي جانيت يلين ان اقتصاد الولايات المتحدة «لايزال عرضة للانتكاسات» ويمكن أن تضمن الحوافز النقدية الإضافية، على الرغم من أنه لم يتم تعيين أي شيء حتى الآن.

وتقوم الصين بتكثيف الجهود لمكافحة التباطؤ الاقتصادي، خاصة ان أزمة الديون المتفاقمة في أوروبا تهدد النمو العالمي. وقد خفض بنك الشعب الصيني في نوفمبر 2011 متطلبات الاحتياطي للبنوك للمرة الأولى في ثلاث سنوات، ومرة أخرى في فبراير 2012 ومرة ثالثة في مايو 2012، لتحفيز الإقراض، أظهر تقرير حكومي أن الصناعات التحويلية في الصين نمت بأبطأ وتيرة في ستة أشهر في شهر مايو 2012، وأشار التقرير إلى أن بوادر التباطؤ في البلاد تزداد سوءا، يشار أيضا إلى ان مؤشر إتش إس بي سي ـ ماركت لمديري المشتريات الجزئي قد انكمش للشهر السابع على التوالي، مسجلا 48,4 في مايو 2012 (مقارنة مع 49,3 في أبريل 2012)، وهي أطول فترة انكماش في المؤشر منذ الأزمة المالية العالمية.

وكان رئيس مجلس الدولة ون جيا باو ومجلس الدولة، وهو ما يمثل مجلس الوزراء في الصين، قد تعهد في مايو 2012 بوضع مزيد من التركيز على تحقيق الاستقرار في النمو بعد صدور بيانات الإنتاج الصناعي لشهر أبريل، وفي ذلك الوقت، كانت كل من القروض الجديدة والصادرات قد نمت بأقل من توقعات الاقتصاديين، إضافة إلى ان مبيعات التجزئة ارتفعت أيضا بأبطأ وتيرة سنويا خلال شهر أبريل 2012 أيضا. وتباطأ معدل التضخم في الصين هذا العام، مما يتيح للحكومة مجالا أكبر لتخفيف السياسات، وارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 3,4٪ على أساس سنوي في أبريل 2012، ويبقى هذا المستوى وللشهر الثالث على التوالي دون الهدف الرسمي لمؤشر أسعار المستهلك والذي توقعته الحكومة الصينية سابقا عند 4٪، وكان مؤشر أسعار المستهلك قد سجل مستوى 6,5٪ في يوليو 2011، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008.

وبالنظر إلى الأمام، فإننا نعتقد ان الصين لن تلجأ إلى مزيد من السياسات النقدية المخاطرة لتحفيز اقتصادها لبقية عام 2012. نتوقع لنمو الناتج المحلي الإجمالي للصين أن ينخفض إلى ما بين 7,0٪ و7,3٪ في الربع الثاني من عام 2012، أما النمو في الربع الأول من عام 2012 فقد سجل نسبة 8,1٪، وهو ما يمثل تباطؤا للربع الخامس على التوالي، ويعتقد البعض ان الحكومة قد تقوم بالاستجابة وضخ ما يقارب تريليوني يوان، وهو ما يمثل نصف حجم حزمة التحفيز التي أعلن عنها في أواخر عام 2008، وكان الإعلان عنها في ذلك الوقت للتخفيف من تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد.

في عام 2012، خفضت الصين هدف النمو الاقتصادي إلى 7,5٪ في عام 2012، وذلك عن مستوى النمو المستهدف والذي حددته عند 8,0٪ منذ عام 2005، وجاء هذا الإعلان من قبل رئيس مجلس الدولة ون جيا باو في افتتاح الاجتماع الوطني لنواب الشعب (مجلس الشعب) في 6 مارس 2012، ويتماشى معدل النمو هذا مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المستهدف عند 7,0٪ لنفس الفترة من العام 2011 حتى 2012، وفقا لخطتها الـ 12 الخمسية (2011 ـ 2015). أرسلت هذه إشارة قوية إلى ان الحكومة الصينية سوف تركز على جودة النمو الاقتصادي بدلا من سرعة التوسع الاقتصادي مستقبلا، وعلى رأسها البحث عن المزيد من التنمية المتوازنة والمستدامة، من ناحية أخرى فان صندوق النقد الدولي لديه توقعات أكثر تفاؤلا للنمو يقدرها بـ 8,2٪ لعام 2012. فيما نحتفظ بتوقعنا لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين عند 8,0٪.

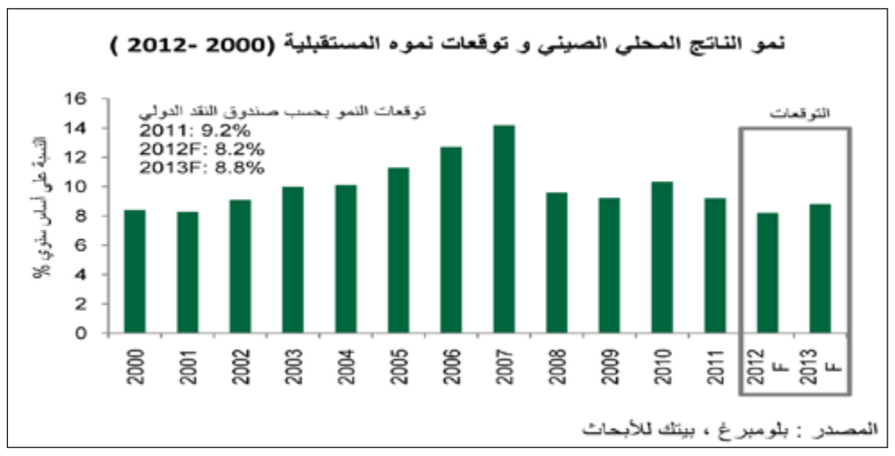

تخفيض الفائدة بنسبة 0,25 نقطة لأول مرة منذ 3 سنوات

دول كبرى قد تحذو حذو الصين وتلجأ إلى تحريك سعر الفائدة

السماح للبنوك بتقديم قروض بمعدل فائدة أقل 20٪ من السعر المعلن

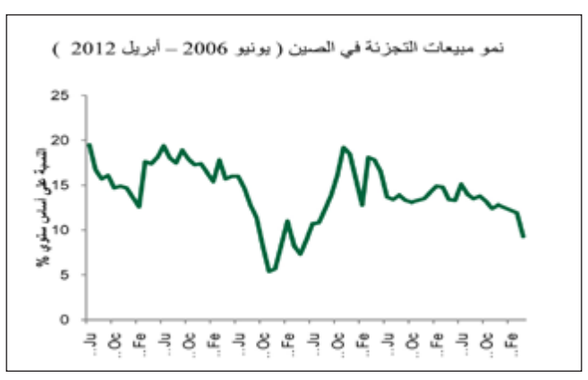

«بيتك» يرعى معرض مشاريع تخرج طلبة «الهندسة»

طلبة الهندسة والبترول خلال مشاركتهم في المعرض

شارك بيت التمويل الكويتي (بيتك) في دعم ورعاية معرض مشاريع التصميم الهندسي لعرض مشاريع التخرج الخاصة بطلبة كلية الهندسة والبترول من مختلف أقسامها العلمية، الذي أقيم تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح، من منطلق حرص البنك على تشجيع كل المبادرات والإبداعات العلمية للشباب الكويتي عموما وطلبة كلية الهندسة على وجه الخصوص. ويساهم «بيتك» سنويا في رعاية حفل تخرج طلبة كلية الهندسة والبترول، وتوفير الدعم المادي والمعنوي لعدد من مشاريع التخرج التي يتقدم بها طلبة الكلية ضمن مقرر التصميم الهندسي، انطلاقا من قناعة راسخة لديه بأن هؤلاء الخريجين وغيرهم من مخرجات المؤسسات التعليمية، هم الثروة الحقيقية التي ستعتمد عليها البلاد في قيادة دفة عملية التنمية، بما ينسجم مع إستراتيجية «بيتك» التي تضع التنمية كركيزة أساسية في أولوياتها.

في الوقت الذي يرى فيه «بيتك» أن غالبية مشاريع التخرج يمكن أن تساهم في تطوير الحياة في الكويت بأيدي أبنائها، في حال وجدت هذه المشاريع سبل الدعم من قبل مؤسسات المجتمع التي يجب أن تستشعر مسؤوليتها تجاه تبني هذه المبادرات لتجسيدها واقعا ينتفع الوطن به. ويختار «بيتك» سنويا عددا من مشاريع التخرج لطلبة كلية الهندسة والبترول ويقدم لها سبل الدعم والرعاية، وكان البنك قد رعى مؤخرا سبعة مشاريع.

بتكلفة استثمارية تبلغ 3,7 مليارات دولار

«المصرية للتكرير» تنتهي من الإقفال المالي لمشروع معمل تكرير جديد

ذكر بيان للشركة المصرية للتكرير انها نجحت في تنفيذ الإقفال المالي لمشروع بناء معمل تكرير متطور في منطقة القاهرة الكبرى بتكلفة استثمارية تبلغ 3,7 مليارات دولار.

وقال البيان ان الاستثمارات الضخمة تم جمعها بقيادة شركة القلعة ومؤسسات مصرية وخليجية ودولية وأبرز وكالات ائتمان الصادرات ومؤسسات التمويل التنموية، حيث تهدف إلى تقليل اعتماد مصر على واردات السولار بحوالي 50٪ حاليا، وتحسين جودة الهواء في القاهرة الكبرى، وتوفير فرص عمل جديدة، والمساعدة في تقليص فاتورة دعم الطاقة في مصر، وتوفير أكثر من 300 مليون دولار لخزانة الدولة وفقا للأسعار الحالية.

وأضاف البيان ان المشروع الجديد يعد أبرز مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث يشارك القطاع الخاص باستثمارات ضخمة إلى جانب الحكومة من أجل تلبية أهم احتياجات البنية الأساسية. وأشار البيان الى ان شركة القلعة تتولى العمل على تطوير المشروع الجديد، والذي يهدف إلى توفير بدائل الاستيراد وتلبية الطلب المتزايد في السوق المصري على منتجات الوقود الذي يتم استيراده بكميات ضخمة وخاصة السولار.

وبين ان الشركة المصرية للتكرير ستقوم بإنتاج أكثر من 4,1 ملايين طن سنويا من المنتجات البترولية المكررة عالية الجودة والقيمة، ويشمل ذلك أكثر من 2,3 مليون طن من وقود السولار المطابق للمواصفات الأوروبية (Euro_V)، وهو الوقود الأنقى من نوعه في العالم. وسيساهم المشروع في تقليص واردات مصر من السولار بأكثر من 50٪ كل عام من المعدلات الحالية.

وفي هذا السياق، أكد مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة القلعة أحمد هيكل أن مشروع الشركة المصرية للتكرير يعد أكبر صفقات التمويل في أفريقيا، كما أنه نقطة تحول هامة بالنسبة للاقتصاد القومي في المرحلة الراهنة، وسيصبح ركيزة أساسية لمنظومة الطاقة في مصر خلال السنوات القادمة. وأوضح هيكل أن إتمام الإقفال المالي للمشروع العملاق يحمل إشارة واضحة إلى مجتمع الاستثمار الدولي وجهات التمويل بأن مصر تفتح أبوابها للاستثمار كما أنها مازالت البوابة الرئيسية لافريقيا. وتهدف الشركة المصرية للتكرير إلى توفير السولار وغيره من المنتجات البترولية عالية القيمة إلى الهيئة المصرية العامة للبترول من أجل تغطية الطلب في القاهرة الكبرى.

كما أعرب هيكل عن شكره وامتنانه لكل من ساهم في نجاح هذا المشروع الواعد بداية من المستثمرين والجهات المقرضة والحكومة المصرية، ووصولا إلى أهالي وأبناء منطقة مسطرد حيث يقع المشروع الجديد.

وتبلغ التكلفة الاستثمارية لهذا المشروع 3,7 مليارات دولار، ويشمل حزمة قروض بقيمة 2,6 مليار دولار، واستثمارات رأسمالية بقيمة 1,1 مليار دولار.

العنصر الرأسمالي

تعتبر الشركة المصرية للتكرير مدعومة باستثمارات رأسمالية تبلغ قيمتها 1,1 مليار دولار ، وذلك من خلال قاعدة عريضة من المؤسسات الاستثمارية وهي: الهيئة المصرية العامة للبترول (والتي تساهم بمبلغ قيمته 270 مليون دولار ـ بما يمثل حصة 23,8٪)، وشركة قطر للبترول (تساهم بما يزيد على 362 مليون دولار ـ بما يمثل حصة 27,9٪)، وشركة القلعة (قامت بضخ استثمارات مباشرة وغير مباشرة بلغت 155 مليون دولار أميركي – بما يمثل حصة 11,7٪).

ويساهم في المشروع أيضا العديد من المستثمرين من مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى مجموعة من أبرز مؤسسات التمويل التنموية حول العالم وهي مؤسسة التمويل الدولية IFC (تساهم بمبلغ 85 مليون دولار ـ بما يمثل حصة 6,4٪)، والمؤسسة الهولندية للتنمية FMO (تساهم بمبلغ 29 مليون دولار ـ بما يمثل حصة 2,2٪)، ومؤسسة الاستثمار الألمانية DEG (تساهم بمبلغ 26 مليون دولار ـ بما يمثل حصة 2٪)، وصندوق إنفراميد InfraMed الذي يعتبر أكبر كيان استثماري متخصص في مشروعات البنية الأساسية بمنطقة البحر المتوسط (يساهم بمبلغ قيمته 100 مليون دولار ـ بما يمثل حصة 7,5٪).

جدير بالذكر أن قطاع الترويج وتغطية الاكتتاب بالمجموعة المالية هيرميس قام بدور مدير الطرح للعنصر الرأسمالي بالمشروع، وجذب قرابة 462 مليون دولار من إجمالي الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لتمويل مشروع الشركة المصرية للتكرير.

وفي أغسطس 2010، تم الإعلان عن الحزمة القروض التي تبلغ قيمتها 2,6 مليار دولار وقام بترتيبها بنك Société Générale، وذلك بدعم من مجموعة المستشارين القانونيين للشركة المصرية للتكرير والتي تضم مكتب Shearman & Sterling والمكتب العربي للاستشارات القانونية.

ويقوم بنك Tokyo_Mitsubishi بدور الوكيل العالمي لحزمة القروض، التي تشمل قروضا أولية بقيمة 2,35 مليار دولار، وقروضاً ثانوية بقيمة 225 مليون دولار.

يشارك في حزمة القروض الأولية عدد من المؤسسات المالية الرائدة حول العالم وهي بنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC)، ومؤسسة نيبون لتأمين الصادرات والاستثمار (NEXI)، وبنك كوريا للصادرات والواردات (KEXIM)، وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، والبنك الإفريقي للتنمية (AfDB).

هذا ويقوم البنك الإفريقي للتنمية وشركة Mitsui & Co اليابانية (وهي جزء من تحالف المقاولين الذي سيقوم ببناء المشروع) بتقديم حزمة القروض الثانوية بقيمة 225 مليون دولار.

نبذة عن آليات عمل الشركة

ويضم مجمع مسطرد بالقاهرة الكبرى شركة القاهرة لتكرير البترول – وهي أكبر معمل تكرير في مصر حيث تبلغ قدرتها الإنتاجية 20٪ من إجمالي طاقة التكرير بالدولة. وقد تم إنشاء أولى وحدات شركة القاهرة لتكرير البترول في عام 1969 ويبلغ إجمالي طاقتها التكريرية 160 ألف برميل بترول خام يوميا.

ومن جانبه أوضح عبد الفتاح أبوزيد، رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للتكرير، أن الشركة المصرية للتكرير ستقوم بشراء المازوت الذي يمثل 67٪ من إنتاج شركة القاهرة لتكرير البترول وفقا للسعر العالمي كأهم مدخلات الإنتاج في عملية إعادة التكرير، وذلك لتوفير أكثر من 4,1 ملايين طن سنويا من منتجات وقود النقل عالية الجودة.

وأكد أبوزيد أن الشركة المصرية للتكرير ستلتزم باستخدام أحدث ما وصلت إليه تقنيات الحفاظ على البيئة وصناعة البترول التي توفرها كبرى الشركات العالمية مثل Concoco Philips Bechtel، و Axens، وKTI.

وسيقوم المشروع ببيع كامل إنتاجه من الوقود المسال إلى الهيئة المصرية العامة للبترول بموجب اتفاقية شراء لمدة 25 عاما بالأسعار العالمية.

نظرة على مستقبل المشروع

وأوضح توماس توماسون، الرئيس التنفيذي للشركة المصرية للتكرير، أن التجهيز لهذا المشروع العملاق استغرق أكثر من خمس سنوات صعبة تلاحقت خلالها التحديات والصعوبات مثل الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وثورة 25 يناير عام 2011، ووصولا إلى أزمة منطقة اليورو الآن.

وأكد توماسون أن استحواذ المشروع على اهتمام والتزام الجهات المقرضة وجميع المساهمين.

تراجع البورصة المصرية متأثرة بعودة المستثمرين الأجانب والعرب للبيع المكثف

القاهرة ـ كونا: كشف التقرير الأسبوعي للبورصة المصرية عن تراجع الأداء خلال تعاملات الاسبوع متأثرة بعودة المستثمرين الاجانب والعرب للبيع المكثف خاصة على الاسهم القيادية والكبرى. وعزا التقرير هذا التراجع إلى الاحداث الساخنة والمتوترة التي تعيشها مصر في ظل الصراع السياسي والقضائي والامني طوال الفترة الماضية إضافة إلى الترقب لعملية الانتخابات الرئاسية، حيث فقد رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة نحو 4,7 مليارات جنيه بتراجع بلغت نسبته 1٪.

وذكر التقرير أن مؤشر إيجي إكس 30 خسر ما نسبته 1,57٪ ليغلق عند مستوى 4419 نقطة، كما انخفض مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة إيجي إكس 70 ما نسبته 1,38٪ إلى 392 نقطة.

وأضاف التقرير أن مؤشر إيجي إكس 100 الأوسع نطاقا خسر بنسبة 3,07٪ لينهى الأسبوع عند مستوى 678 نقطة وهبط مؤشر إيجي أكس 20 نحو 1,6٪ مسجلا 4987 نقطة.

ولفت التقرير الى ان تعاملات المصريين بلغت نسبة 85,29٪ من إجمالي التعاملات بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة 11,67٪ والعرب على 3,04٪ بعد استبعاد الصفقات.

وبين التقرير أن الأجانب غير العرب سجلوا صافي بيع بقيمة 104,99 ملايين جنيه خلال الأسبوع الماضي بينما سجل العرب صافي شراء بقيمة 22,81 مليون جنيه وذلك بعد استبعاد الصفقات.

وأكد أن إجمالي قيمة التداول خلال الأسبوع بلغ ثلاثة مليارات جنيه في حين بلغت كمية التداول نحو 401 مليون ورقة منفذة على 68 ألف عملية وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها 2,3 مليار جنيه وكمية تداول بلغت 322 مليون ورقة منفذة على 61 ألف عملية الأسبوع السابق.

واستحوذ سوق الأسهم على 39,08٪ من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة في حين مثلت قيمة التداول للسندات نحو 60,92٪ خلال الأسبوع.

ارتفاع تكلفة التأمين على ديون مصر لأعلى مستوى في 3 سنوات

لندن ـ رويترز: ارتفعت تكلفة التأمين على الديون المصرية 28 نقطة أساس اليوم الجمعة لأعلى مستوى في أكثر من 3 سنوات قبل انتخابات الرئاسة التي يبدو من المؤكد أنها ستزيد تعقيد مرحلة الانتقال السياسي في البلاد.

وأظهرت بيانات مؤسسة ماركت أن مبادلات الالتزام مقابل ضمان لخمس سنوات الخاصة بديون مصر ارتفعت إلى 650 نقطة أساس في أعلى مستوى منذ مارس 2009.

وحلت المحكمة الدستورية العليا في مصر مجلس الشعب أول من أمس في حكم مفاجئ أبقى على أحمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك ضمن جولة الإعادة في انتخابات الرئاسة ما يبدد الآمال في انتقال ديموقراطي سلمي.

ووصفت جماعة الإخوان المسلمين التي هيمنت على أول برلمان منتخب ديموقراطيا بعد الإطاحة بمبارك الحكم بأنه «انقلاب» ودعت لاحتجاجات امس الجمعة.

وانخفض الجنيه المصري لأدنى مستوى في 3 أسابيع أمام الدولار الخميس. وتغلق البورصة المصرية أيام الجمعة.